

«الشركة قلّصت مطلوباتها بـ 25 في المئة»

## نعمة: موقت... انخفاض ربحية سهم «اكتتاب»



نعمة مترسماً الجمعية العمومية (تصوير زكريا عطية)

إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية المستوردة لتزامن هذا مع وجود انكماش في الإنتاج الصناعي في البلدان المستوردة للنفط بنسبة 36 في المئة.

وأفاد أن دول مجلس التعاون خرجت من سرب التراجعات وفقاً لتقارير مؤسسة النقد الدولي إلا أن هناك بطناً في النشاط الاقتصادي في الكويت والمملكة العربية السعودية حيث انهما قلصتا إنتاجهما النفطي، في المقابل شهد القطاع غير النفط معدلات نمو قوية على مستوى المنطقة في ظل تواصل تنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبيرة كما لا تزال الثقة بالقطاع الخاص كبيرة خلال 2014.

وأشار إلى أن القطاعات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بسلامة أوضاعها ولا تزال الأجهزة المصرفية تتمتع بمستوى جيد من رأس المال كما أن لديها مخصصات كافية للقروض المتعثرة إلا أن بعض شركات الاستثمار في الكويت لا تزال تواجه خسائر ولا يزال بعضها معرضاً لمخاطر التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية والعقارية على المستويين العالمي والإقليمي.

وأقرت الجمعية العمومية للشركة جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها وأهمها تقريراً لمجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، وعدم توزيع أرباح نقدية أو إصدار أسهم منحة.

الاستثمارات بالقيمة العادلة بنسبة 22.31 في المئة لتصبح قيمتها 11.04 مليون دينار في عام 2013.

وأوضح أن مثل هذه العوامل ساهمت في زيادة الاستثمارات المتاحة للبيع بشكل لافت لتبلغ قيمتها 6.23 مليون دينار مسجلة بهذا ارتفاعاً نسبته 366 في المئة مقارنة بعام 2012 حيث كانت قيمتها 1.33 مليون دينار.

واستعرض نعمة البيانات المالية للشركة، حيث نجحت في تقليص مجموع المصاريف المتأخرى بـ 44.25 في المئة، لتبلغ 385.62 دينار وكان ذلك من خلال التخفيض بالدرجة الأولى في المصاريف العمومية والإدارية بالإضافة إلى الحد من تكاليف التمويل، مشيراً إلى أن مجمل ربح النشاط بلغ 28.39 دينار في ارتفاع ملحوظ مقارنة بعام 2012، إلا أن خسائر الاستثمارات التي بلغت 1.30 مليون دينار على أن نسبة 41 في المئة منها فقط خسائر محققة من الاستثمارات إلا أنها أقرت سلباً في صافي أعمال الشركة في 2013.

وأكد نعمة أن اقتصاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازال يعاني من الركود، زاد عام 2013 بقيمة 2.19 مليون دينار مقارنة بعام 2012.

وشدد نعمة على أن زيادة رأس المال كان لها الأثر الإيجابي في زيادة أصول «اكتتاب» بـ 10.3 في المئة مقارنة بعام 2012 لتبلغ 34 مليون دينار، فيما تم توظيف هذه الحصيلة النقدية لزيادة

| كتب موسى دياب |

كشف رئيس مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة عماد حسين نعمة أن الشركة تمكنت من تقليص مجموع مطلوباتها بنسبة 25 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2012، لتصبح 5.63 مليون دينار بعد أن كانت 7.5 مليون دينار، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز جاء نتيجة تسوية مبلغ 2.29 مليون دينار من إجمالي المراجعات وعقود التوريد الدائنة.

وقال نعمة خلال الجمعية العمومية التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 63 في المئة أن انخفاض ربحية السهم بعد اصراً مؤقتاً جاء نتيجة تأخير الأوضاع الراهنة التي انعكست أيضاً على سوق الأوراق المالية.

وأوضح أن الأفاق المستقبلية تدعو للتحفاؤل، حيث أن المركز المالي الكويتي في تناوله لتوقعاته لإسواق دول مجلس التعاون ينتظر أن ترتفع أرباح شركات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 12 في المئة خلال العام الحالي.

وأشار نعمة إلى أن «اكتتاب القابضة» تأثرت بالتذبذب الذي سيطر على بورصة الكويت خاصة أن نشاط الشركة الرئيسي يتمركز في القيام بجميع العمليات المتعلقة بتأسيس وتملك أسهم شركات وكذلك إقراض وكفالة تلك الشركات.

وذكر أنه تمت زيادة رأس المال بقيمة 9 ملايين دينار ليصبح إجمالي رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل 31.86 مليون دينار، ما أدى إلى زيادة إجمالي حقوق الملكية لتصبح 28.37 مليون دينار بالرغم من احتياطي التغيير في القيمة العادلة الذي زاد عام 2013 بقيمة 2.19 مليون دينار مقارنة بعام 2012.

وشدد نعمة على أن زيادة رأس المال كان لها الأثر الإيجابي في زيادة أصول «اكتتاب» بـ 10.3 في المئة مقارنة بعام 2012 لتبلغ 34 مليون دينار، فيما تم توظيف هذه الحصيلة النقدية لزيادة

خلال اجتماع رؤساء هيئات «البورصة» لدول مجلس التعاون

## الفلاح: نأمل تحقيق التكامل في الأسواق المالية الخليجية



(تصوير كرم نديب)

الفلاح متوسطاً رؤساء الوفود الخليجية

في دورته الرابعة والثلاثين في ديسمبر 2013، بالإضافة لذلك دراسة نتائج اجتماعات فرق العمل العاملة على تكامل الأسواق المالية بدول المجلس.

وأضاف أنه «سيتم بحث ما توصلت إليه هذه الفرق بشأن التوصية باعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم- السندات والصكوك) بدول المجلس والتقارير الدورية عن مدى تطبيق قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية والمبادئ الموحدة لحكومة الشركات والمقترحات لتحسينها وتطويرها وتقرير متابعة القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية».

وأفاد الشلبي أن المجتمعين «سيبحثون مقترح الأمانة العامة بشأن استراتيجية عمل اللجنة واليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وورقة الأمانة العامة بشأن عقد ملتقى سنوي يضم مكونات أسواق رأس المال بدول المجلس كما ستعرض اللجنة أخطر المستجدات والتطورات في الأسواق المالية بدول المجلس ويتبادل الرأي بشأنها». مختتماً أنه من المنتظر أن يقر المجتمعون «توصيات وقرارات تستعكس على الجهود المبذولة في توحيد الأنظمة والسياسات المتعلقة بالأسواق المالية بدول المجلس».

وأكد أن مسيرة التعاون بدول المجلس «تفرض علينا بذل جهود حثيثة للوصول إلى تكامل الأسواق بدول المجلس، والعمل على وضع الأطر اللازمة لإستراتيجية واضحة المعالم تكون دعامة للاستقرار والمرونة في أسواقنا الخليجية».

وأشار إلى أن المجلس الأعلى في دورته الرابعة والثلاثين في دولة الكويت أعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصاديات دول المجلس من نمو مستمر وتنمية شاملة، وأكد في الوقت نفسه على ضرورة الاستمرار في خطوات التكامل في المجالات الاقتصادية كافة بما يؤمن حصانة لمواجهة الأزمات الاقتصادية في ظل الأطر التشريعية، وهنا يأتي دورنا كجهات رقابية، مدعوة للمشاركة في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك.

وأوضح أن الاجتماع سيناقش تقارير فرق العمل ومتابعة أدائها والحرص على سير عملها، والتي نامل من خلالها الموافقة على التوصيات المطروحة أمامنا ورفعها للجنة الوزارية تمهيداً لاعتمادها من المجلس الأعلى.

من جهته، أوضح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية عبد الله بن جمعة الشلبي أن «اهم المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة هي إيجاد الية متابعة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس والتي اعتمدها المجلس الأعلى

○ الشلبي:

بحث التوصية

باعتماد القواعد

الموحدة لإدراج

الأوراق المالية

| كتب موسى دياب |

قال رئيس هيئة أسواق المال صالح مبارك الفلاح إن الهيئات المالية الخليجية مسؤولة عن تعزيز الأطر الرقابية، ومتابعة تنفيذ القواعد الموحدة، وتفعيل الأدوات المالية، وتطبيق الأنظمة التي تواكب التكنولوجيا الحديثة، ورصد جميع المستجدات والتطورات في الأسواق العالمية، واتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات للمتداولين في الأسواق المالية الخليجية. وأضاف خلال الاجتماع العاشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادله) لدول مجلس تعاون الخليج العربية، أن الاجتماع يأتي استمراراً للتعاون وتعزيز لما تطلعت توحيد القواعد والأنظمة بين هيئات أسواق المال بدول الخليج العربية، سعياً لتحقيق أعلى قدر من النزاهة والشفافية في ظل الرقابة والتشريعات القانونية، التي تأتي امتداداً لرؤية قادة دول مجلس التعاون بهدف الوصول إلى الريادة والممارسة الأفضل في الأسواق المالية.

وتابع «نامل من خلال المواضيع التي تتم مناقشتها في الاجتماع تحقيق التكامل في الأسواق المالية الخليجية، دعماً لمسيرة العمل الخليجي المشترك».

## مصر بحاجة إلى 12 مليار دولار إضافية

| القاهرة - «الراي» |

خليجية في البنك المركزي و7 مليارات دولار مساعدات بقرولية. واعتبر أن سعر الدولار في مواجهة الجنيه شهد اخيراً ارتفاعاً حاداً ومفاجئاً، وساق عدداً من التفسيرات لتحرك سعر العملة الأميركية، منها أن البنك المركزي المصري سعى إلى تخفيض سعر الجنيه للتحوط من أي مخاطر على سوق سعر الصرف من الوضع السياسي في البلاد مع تنظيم الانتخابات الرئاسية خلال الفترة المقبلة. وتوقع البنك ألا يرتفع سعر الدولار بقيمة كبيرة فوق مستوى 7 جنيهاً. وأشار إلى أن مراقبة العطاءات الدورية المقبلة لبيع البنك المركزي للعملة الأميركية سيكون أمراً مهماً لتأكيد أو نفي التوقعات بإمكانية احتواء سعر الجنيه في الفترة المقبلة.

لدعم الجنيه والحفاظ على استقرار الاقتصاد بعد الانتخابات، مشيراً إلى التزامات الدين الخارجي على مصر خلال النصف الثاني من العام الميلادي 2014، تشمل 700 مليون دولار مستحقة لنادي باريس، و500 مليون دولار وديعة قطرية، و2.5 مليار دولار سندات قصرية. وتوقع زيادة الدعم الخليجي لمصر بعد فترة قصيرة من الانتخابات الرئاسية، في اتجاه خلق أجواء من الثقة بين المواطنين في تعهدات الرئيس الجديد. وقدر البنك حجم التعهدات الخليجية بمساعدة مصر بـ 20.8 مليار دولار، وإن إجمالي ما ستستلمه مصر من تلك التعهدات بنهاية العام المالي «2013-2014»، يقدر إلى 18 مليار دولار، منها 3 مليارات دولار مساعدات مالية و8 مليارات دولار ودائع

لغت تقرير حديث صدر عن «بنك أوف أميركا» أن مصر في حاجة إلى مساعدات خليجية جديدة في العام المالي الذي سيبدأ من يوليو المقبل، تقدر بـ «12» مليار دولار للحفاظ على استقرار احتياطات النقد الأجنبي عند مستوياته الحالية. وأضاف التقرير الذي وزع في القاهرة أمس أن إجمالي المساعدات التي ستحصل عليها مصر بنهاية العام المالي الحالي سيمثل إلى 18 مليار دولار. وقال «وفقاً لحساباتنا فتعهدات المساعدات للعام المالي «2013 - 2014»، قاربت على الانتهاء، الذي قدر هذه التعهدات بـ «20.8» مليار دولار». وذكر أن هناك حاجة لمزيد من المساعدات

بيت التمويل الكويتي  
Kuwait Finance House

## أفضل عروض السيارات المستعملة

اغتم فرصة الحصول على أفضل السيارات المستعملة المقدمة من "بيتك" بأسعار تنافسية والمدعومة بأرقى الخدمات.

kfh.com 180 3333

نيسان باترول

2012

ابتداءً من

11399 دك

شفر تاهو LT

2012

ابتداءً من

7999 دك

تويوتا برادو TXL

2011

ابتداءً من

7999 دك

كيا كادينزا

2013

ابتداءً من

4999 دك

